جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

فى

التخطيط والتنمية المستدامة

4

« الغذاء وسبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية »

أ.د. سحر البهائى

أستاذ الاقتصاد الزراعى

INP الإصدار رقم (٤) - سبتمبر ٢٠٢٠

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الايداع : 2020/19159

ISBN: 978.977.6691.67.9

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة رقم (4)

الغذاء وسبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية
تأليف/ سحر البهائي

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي
2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر – جمهورية مصر العربية – ص ب 11765

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt

www.inp.edu.eg

الطباعة والتنفيذ

معهد التخطيط القومي

الآراء الواردة في هذه السلسلة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم قد تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

الملخص

بدراسة أوضاع الغذاء في مصر، ونسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، تم تحديد كميات الفجوات الغذائية للسلع التي تعاني من عدم قدرة الإنتاج المحلى على تلبية احتياجاتها الاستهلاكية لكل سلعة على حدة، وأسباب هذه الفجوات، ومقترحات لتحسينها.

استطاعت مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية بلغ حوالي 117% للفواكه، 107% للخضروات، 100% للبيض، 97% في اللحوم البيضاء، وحوالي 96% في الأرز، 87.4% في الألبان ومنتجاتها، 84.5% في الأسماك، 71% في السكر، وحوالي 50.3% في اللحوم الحمراء خلال عام 2018.

هناك بعض السلع تسعي الدولة جاهدة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، وهى كل من القمح بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه حوالي 42.3%، والذرة الشامية حوالي 50.3%، والفول البلدي حوالي 10.5%، والعدس حوالي 0.7%، والزيوت النباتية حوالي 13.3% خلال نفس العام.

يلاحظ أن معظم السلع الغذائية النباتية والتي تعانى من تدني في نسب الاكتفاء الذاتي تشكل المصدر الرئيسي للغذاء الذي يتناوله الفرد في مصر، حيث بلغ متوسط نصيبه منها حوالي 499.4 كجم/سنة، بما يعادل 83.5% من متوسط الغذاء الذي يتناوله في السنة والمقدر بحوالي 598.2 كجم/سنة، بينما بلغ متوسط ما يتناوله الفرد المصري من المنتجات الحيوانية حوالي 86.9 كجم/سنة، وحوالى 11.9 كجم/ سنة من المنتجات السمكية.

يُعزى تدنى نسب الاكتفاء الذاتي لهذه السلع للعديد من الأسباب منها عدم وضوح السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل مما ساهم في عدم وضوح الرؤية للمزارعين، وعدم تشجيعهم على زيادة المساحات المنزرعة، مما ترتب عليه تناقص الإنتاج المحلي لهذه السلع مقابل زيادة في الكميات المستهلكة الأمر الذي ساهم في تفاقم كمية الفجوات الغذائية لهذه السلع.

كما أن هناك مشكلة تواجه زراعة القمح تحديدًا، وتُسبّب تراجع مساحته، وهي المنافسة بينه وبين البرسيم والبنجر. بالنسبة للبرسيم، يحتاجه المزارعون لتغذية الثروة الحيوانية، كما أن ارتفاع أسعاره يُغري الكثيرين على زراعته لبيعه لأصحاب الثروات الحيوانية، وبالنسبة للبنجر تدعم زراعته شركات السكر. يذكر أن العائد الفداني للقمح بلغ حوالي 2,142 جنيه/فدان عام 2018، مقارنةً بالعائد الفداني للبرسيم والذي بلغ حوالي 5,713 جنيه/فدان ولبنجر السكر والذي بلغ 5,414 جنيه/فدان.

يمكن تحسين نسب الاكتفاء الذاتي للمحاصيل التي تعاني من فجوات غذائية، بإتباع أسلوب الزراعة التعاقدية بصفة عامة لمساعدة وحماية المزارعين من مخاطر التقلبات في أحوال أسواق المنتجات الزراعية وضمان حصولهم على عائد مجزى نظير زراعتهم. حيث يتم توقيع عقود بين المزارع وجهة الشراء يحدد فيها السعر والكمية المقرر بيعها، كما أن تطبيق منظومة الزراعات التعاقدية يحقق التنمية الزراعية المستدامة التي تنص عليها رؤية مصر 2030.

التوسع الرأسي لزيادة إنتاجية هذه المحاصيل، من خلال استنباط أصناف جديدة أكثر مقاومة للظروف الجوية وأعلى إنتاجية، وذات احتياجات مائية قليلة، مع تغيير في طرق الزراعة لطرق أفضل في الإنتاجية، ونظم أحدث في الري.

الالتزام بتطبيق حزم التوصيات الفنية الخاصة بكل محصول وخاصة الفول البلدي والعدس.

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي الدعامة الأساسية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي فهو يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، ويرتبط بمختلف أنشطته أكثر من نصف عدد السكان سواء في النشاط الإنتاجي أو التسويقي أو التصنيعي، ويتعاظم دور الزراعة في الوقت الحالي لان قضية الغذاء تعد من أهم القضايا الاستراتيجية الحيوية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمصر.

وبالرغم من أن الدولة استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع، إلا أن هناك بعض السلع تسعي الدولة جاهدة لتحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، ولتعرف على هذه السلع وسبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها، سوف نلقي نظرة مختصرة على أوضاع الغذاء في مصر خلال عام 2018 (أحدث بيانات متوفرة)، ثم نتناول بالتفصيل تحديد نسب الاكتفاء الذاتي للسلع التي تعاني من فجوات بين الكميات المنتجة منها والكميات المستهلكة، وأسباب هذه الفجوات، ومقترحات تحسينها.

1- أوضاع الغذاء في مصر

تعتبر المنتجات الغذائية نباتية المصدر الغذاء الرئيسي الذي يتناوله الفرد في مصر، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 499.4كجم/سنة، بما يعادل 83.5% من متوسط الغذاء الذي يتناوله الفرد في السنة والمقدر بحوالي 598.2كجم/سنة، وتأتي المنتجات الغذائية الحيوانية في المرتبة الثانية بمقدار 86.9 كجم/سنة، ثم المنتجات السمكية بمقدار 11.9 كجم/سنة وذلك عام 2018. وبمقارنة متوسط نصيب الفرد المصري من السلع الغذائية النباتية المختلفة بنظيره العالمي خلال عام 2018، يلاحظ أن متوسط نصيبه من القمح ودقيقه والذي بلغ حوالي 145.7 كجم يعادل أضعاف المتوسط العالمي والبالغ 66.8 كجم، ويعادل نحو 62.3% من المتوسط العالمي من الأرز، ونحو 123% من السكر، ونحو 73.8% من الزيوت النباتية. شكل رقم (1) وعلى مستوى المنتجات الغذائية الحيوانية، وجد أن متوسط نصيب الفرد المصري قد بلغ حوالي 23.9% من المتوسط العالمي بالنسبة للحوم الحمراء، ومن اللحوم البيضاء حوالي 26.9%، وحوالي 58.6% من الأسماك، 53.0% من الألبان ومنتجاتها، وذلك خلال عام 2018. شكل رقم (2) هذا النمط الغذائي يحتاج إلى تطوير لتحسين مستويات التغذية وزيادة نصيب الفرد من السلع ذات القيمة الغذائية العالية.

2- - الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

يعبر مفهوم الاكتفاء الذاتي عن مدى مساهمة الإنتاج المحلي من سلعة ما بالدولة في الكمية المستهلكة منها، ويقاس كميًا بالنسبة لسلعة ما في سنة معينة بإنتاجها المحلي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك منها. وعلى مستوي السلع الغذائية النباتية يلاحظ تناقص نسب الاكتفاء الذاتي خلال عام 2018 مُقارنةً بعام 2015(تمت المقارنة مع عام 2015 لبيان التغيرات الحادثة في مستويات الإنتاج والاستهلاك خلال 3 سنوات على الأقل) لكل من القمح من حوالي 52.2% عام 2015 إلى حوالي 42.3% عام 2018، والفول البلدي من حوالي 30.1% إلى 10.5%، وللعدس من 1.8% إلي 0.6%، وللزيوت النباتية من 36.9%

شكل رقم (1): متوسط نصيب الفرد المصري (كجم/سنة) من السلع الغذائية النباتية خلال عام 2018 مقارنةً بنظيره العالمي

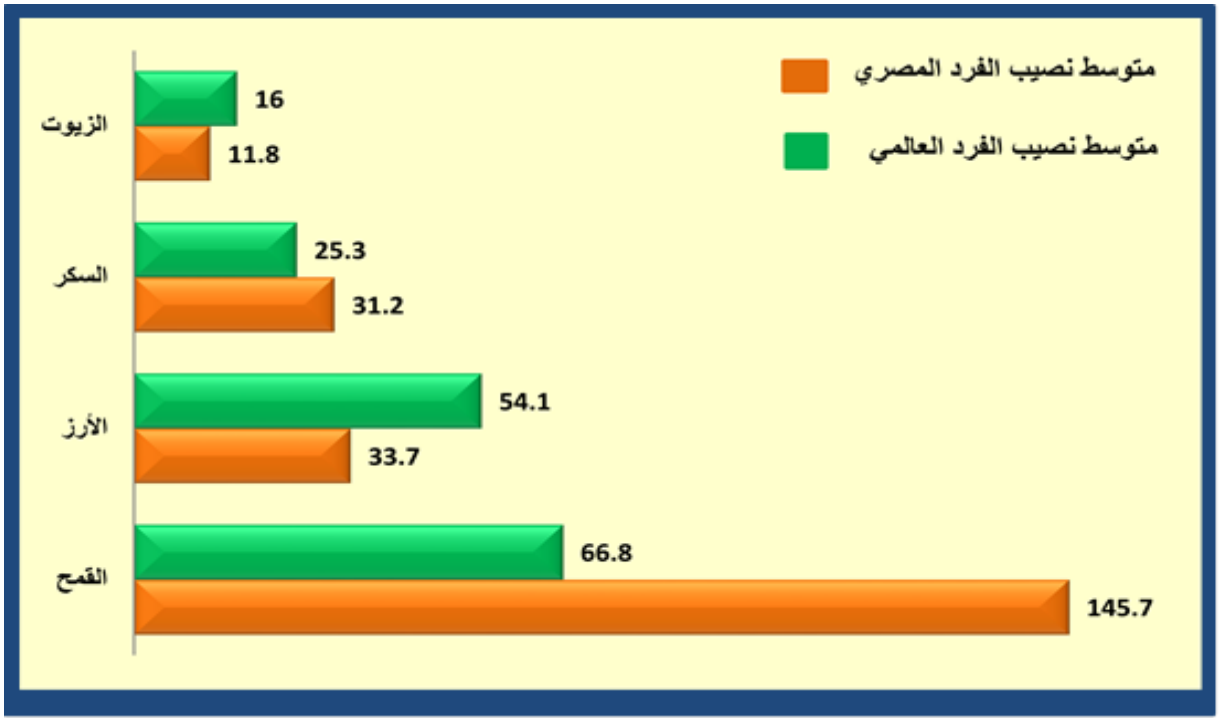

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

شكل رقم (2): متوسط نصيب الفرد المصري (كجم/سنة) من السلع الغذائية الحيوانية خلال عام 2018 مقارنةً بنظيره العالمي

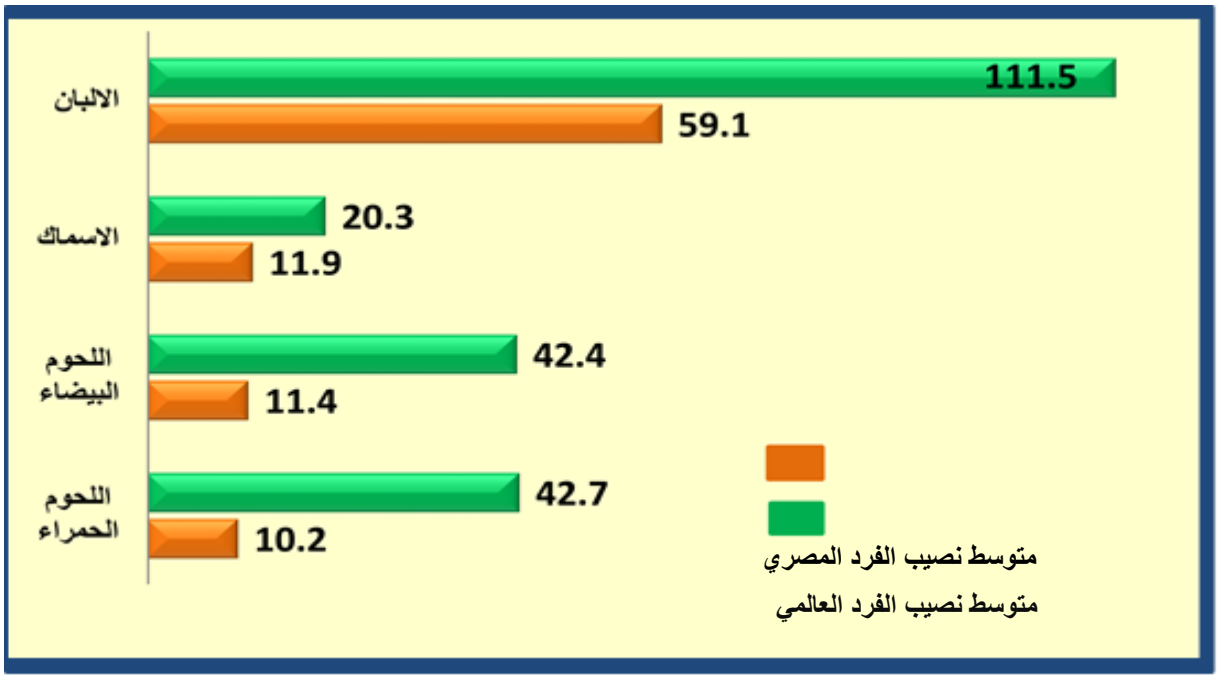

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

إلى حوالي 13.3%، وللأرز من 103.9% إلى حوالي 96%، وللذرة الشامية من 54.2% إلى حوالي 50.3%، بينما تزايد للسكر من حوالي 39.6% إلى حوالي 71%. شكل رقم (3).

وفيما يختص بالسلع الغذائية الحيوانية خلال عام 2018 مُقارنةً بعام 2015، فنجد أن البيض حقق اكتفاء ذاتي بلغ 100% خلال عامي 2015، و2018، وتزايدت نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من الألبان ومنتجاتها واللحوم البيضاء من حوالي 79.5% ، 93.4% عام 2015 إلى حوالي 87.4%، 97% عام 2018 على الترتيب، وتناقصت لكل من الأسماك، واللحوم الحمراء من حوالي 84.6 %، 56.4% عام 2015 إلى حوالي 84.5%، 50.6% على الترتيب. شكل رقم (4).

مما سبق يتضح أن السلع التي تعاني من انخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي في مصر هي كل من القمح، والذرة الشامية، والفول البلدي، والعدس، والزيوت النباتية على مستوى السلع الغذائية النباتية، واللحوم الحمراء على مستوى المنتجات الغذائية الحيوانية.

شكل رقم (3): نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع النباتية خلال عامي 2015، 2018

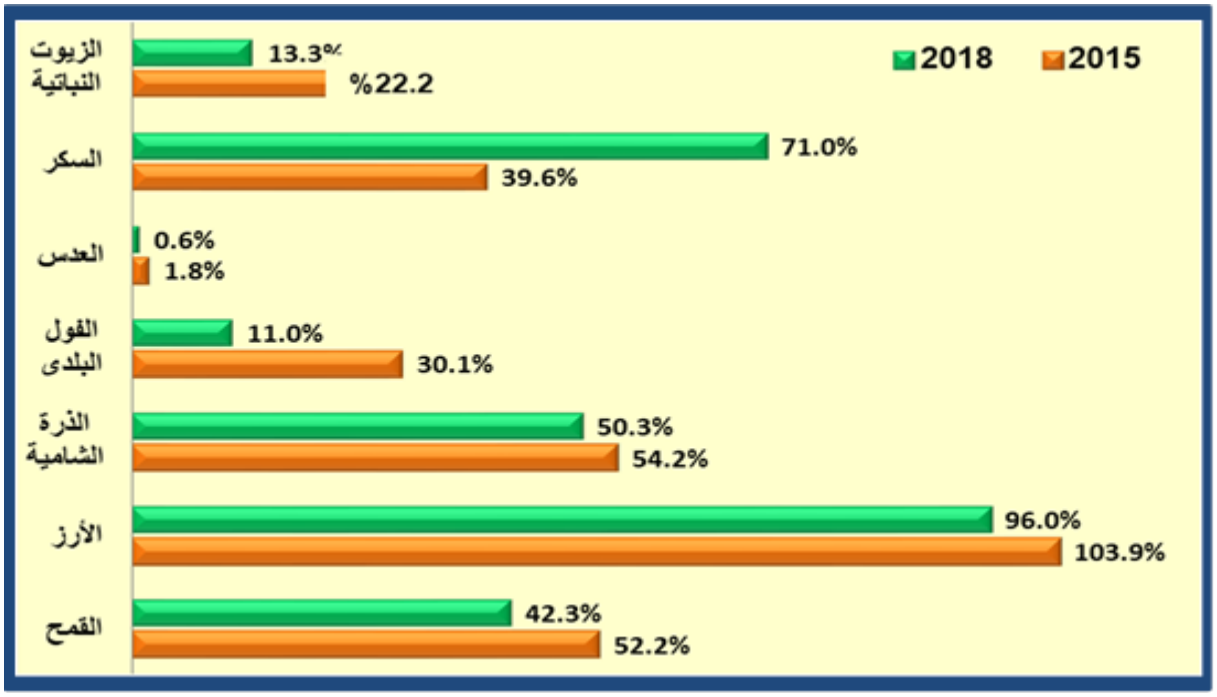

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

شكل رقم (4): نسب الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الحيوانية خلال عامي 2015، 2018

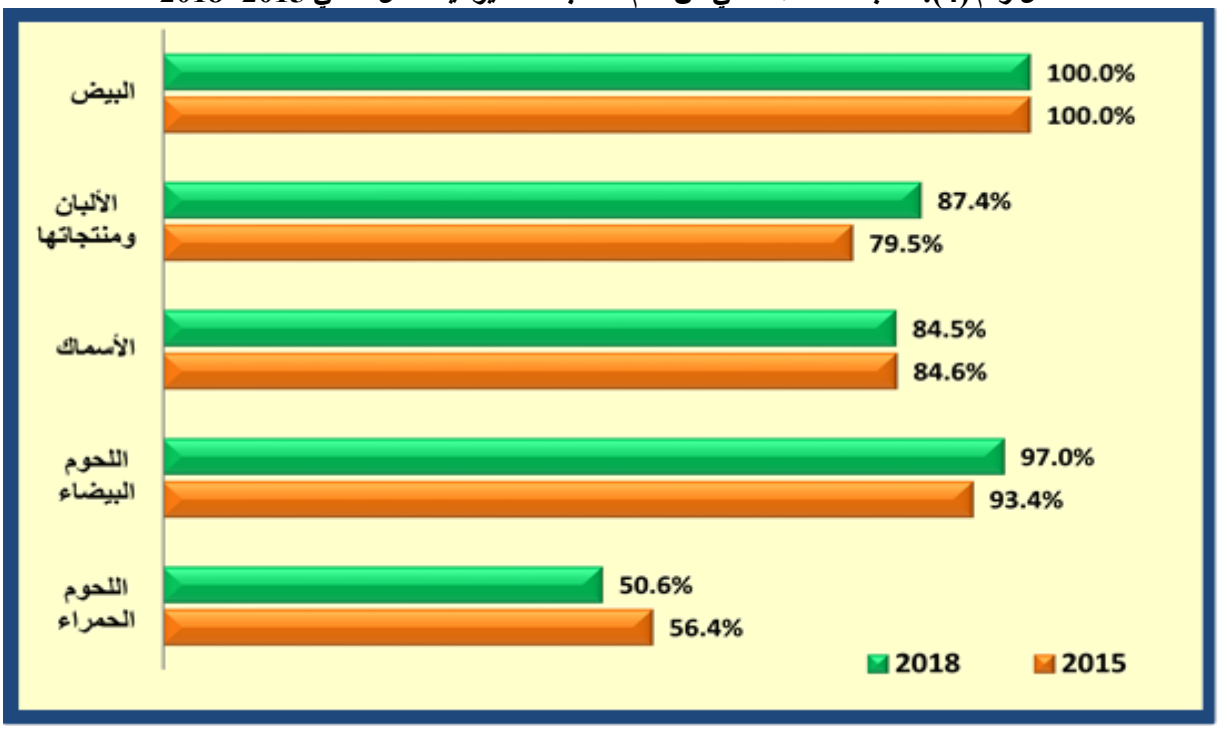

المصدر: معهد التخطيط القومي، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019، تحت النشر.

نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في مصر خلال عام 2018

3- سبل تحسين الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية

3-1 القمح

3-1-1 الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك القمح

يشير جدول رقم (1) إلى كميات الإنتاج المحلى والكميات المستهلكة ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المستوردة من القمح، وذلك خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

تناقص نسب الاكتفاء الذاتي من القمح من حوالي 52.2% عام 2015 إلى حوالي 42.3% عام 2018 الأمر الذى يعكس زيادة الاعتماد على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلي من حوالي 47.8% إلى حوالي 57.7%، ويرجع تناقص نسب الاكتفاء الذاتي من القمح إلى:

تناقص كمية الإنتاج المحلي منه من حوالي 9.6 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 8.3 مليون طن عام 2018. مقابل زيادة في الكمية المستهلكة من حوالي 18.4 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 19.7 مليون طن عام 2018، مما ترتب عليه زيادة كمية الفجوة الغذائية من 8.8 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 11.4 مليون طن عام 2018، وبالتالي تراجعت نسب الاكتفاء الذاتي. شكل رقم (5)

ويعود تناقص الإنتاج المحلي للقمح بالدرجة الأولي لتناقص المساحات المزروعة من حوالي 3.4 مليون فدان عام 2015 إلى حوالي 3.1 مليون فدان عام 2018 وفقًا لبيانات نشرة الإحصاءات الزراعية.

ويرجع تناقص المساحات المزروعة من القمح للسعر المحدد للأردب، والذي لم يشجع المزارعين على زيادة المساحات (المزارع المصري يحدد المساحات المنزرعة خلال العام القادم استرشادًا بسعر أردب الموسم السابق)، يذكر أن تسعيرة أردب القمح للموسم السابق بلغت 685 جنيها لأردب القمح الأعلى درجة نقاوة بدرجة 23.5، وذلك قبل موافقة مجلس الوزراء على تحديد سعر القمح للعام 2020 والمحدد بقيمة 700 جنيه للأردب لدرجة نقاوة 23.5 قيراط.

كما أن هناك مشكلة تواجه زراعة القمح، وتُسبّب تراجع مساحته، وهي المنافسة بينه وبين البرسيم والبنجر. بالنسبة للبرسيم، فيحتاجه المزارعون لتغذية الثروة الحيوانية، كما أن ارتفاع أسعاره يُغري الكثيرين على زراعته لبيعه لأصحاب الثروات الحيوانية، والأغنام، والماعز. وبالنسبة للبنجر تدعم زراعته شركات السكر.

يذكر أن العائد الفداني للقمح بلغ حوالي 2,142 جنيه/فدان عام 2018، مقارنةً بالعائد الفداني للبرسيم والذي بلغ حوالي 5,713 جنيه/فدان ولبنجر السكر والذي بلغ 5,414 جنيه/فدان.

جدول رقم (1): تطور نسب الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي	كمية الواردات (ألف طن)
2015	9,608	18,411	%52.2	9,001
2017	8,421.1	19,707	%42.7	12,061
2018	8,348.6	19,714	%42.3	12,390

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

شكل رقم (5): تطور كمية الفجوة الغذائية (مليون طن) للقمح خلال الفترة 2015-2018

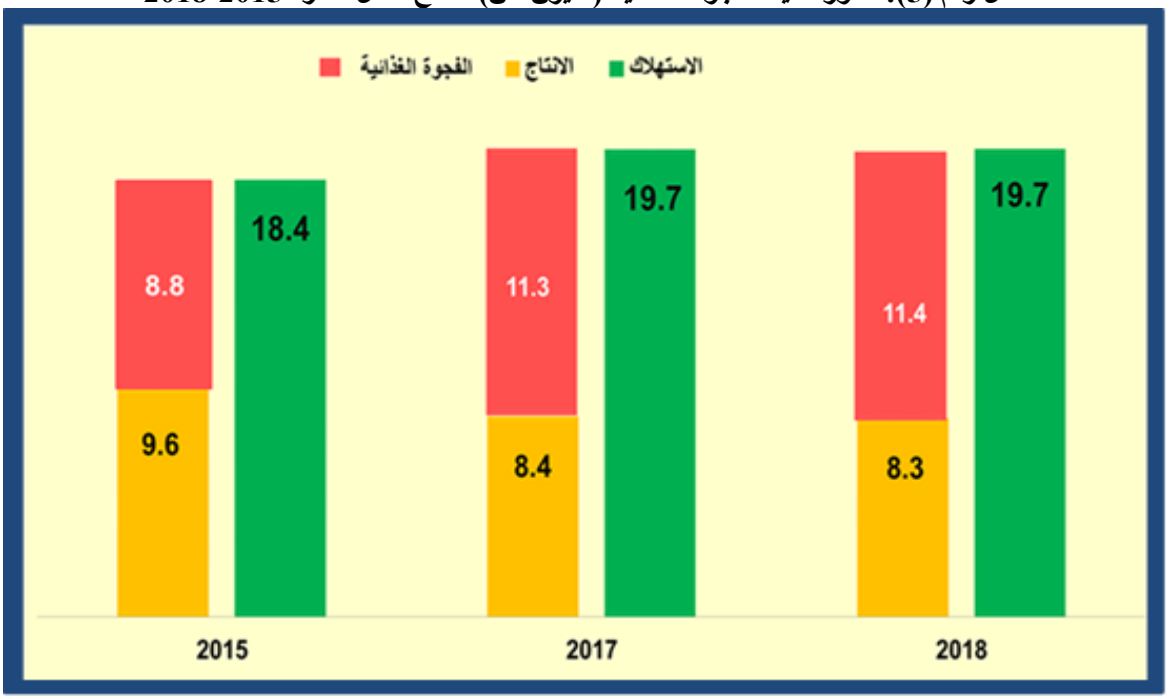

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

3-1-2 سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من القمح

تحديد سعر ضمان مجزى لأردب القمح

للتغلب على مشكلة السعر لابد من تحديد سعر ضمان مجزى لأردب القمح، والإعلان عنه قبل الزراعة للموسم الجديد وليس أثناء الحصاد لتحفيز المزارع علي زراعة القمح قبل الموسم بالاعتماد على التقيّد بالمادة 29 من الدستور[1] وشراء الأقماح بهامش ربح بدلًا من اعتماد السعر العالمي كمعيار.

الزراعة التعاقدية

الزراعة التعاقدية للقمح مثل بنجر السكر ليضمن المزارع تسويق محصوله، حيث تهدف منظومة الزراعة التعاقدية بصفة عامة مساعدة وحماية المزارعين من مخاطر التقلبات في أحوال أسواق المنتجات الزراعية وضمان حصولهم على عائد مجزى نظير زراعتهم. حيث يتم توقيع عقود بين المزارع وجهة الشراء يحدد فيها السعر والكمية المقرر بيعها، كما أن تطبيق منظومة الزراعات التعاقدية يحقق التنمية الزراعية المستدامة التي تنص عليها رؤية مصر 2030 .

مادة 29

الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل علي تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله علي النحو الذي ينظمه القانون

تقليل الفاقد من القمح

تقليل الفاقد من القمح سواء أثناء الحصاد أو في المخابز (بلغت كمية الفاقد 1.9 مليون طن عام 2018) من خلال توعية المزارعين والمواطنين عن طريق الإرشاد الزراعي والإعلام.

التوسع الرأسي لزيادة الإنتاجية

التوسع في استنباط أصناف جديدة من القمح أكثر مقاومة للظروف الجوية وأعلى إنتاجية (ويتطلب ذلك الاهتمام بمراكز البحوث الزراعية وتحفيزها لسرعة استنباط وتوفير هذه الأصناف)، وتغيير طرق الزراعة لطرق أفضل في الإنتاجية كالزراعة علي مصاطب والري بالتنقيط وتحسين جودة الأراضي.

زيادة المساحات المنزرعة

يمكن زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من خلال خفض المساحة المنزرعة بالبرسيم المستديم لزراعتها قمح في مقابل تعويض الحيوانات بالأعلاف غير التقليدية. يذكر أن المياه المستخدمة لري فدان برسيم تكفى لري ثلاثة أفدنة من القمح تقريباً ونحن في أشد الحاجة إلى كل نقطة مياه. التوسع في إدخال زراعة القمح في الأراضي الجديدة.

توفير الأعلاف غير التقليدية

توفير الأعلاف الخاصة بالإنتاج الحيواني، حيث ترتب على ارتفاع سعر أعلاف المواشي زيادة مساحات البرسيم على حساب القمح وطحن القمح كعلف ماشية.

مقاومة الحشائش

من خلال اختيار تقاوي قمح خالية من بذور حشيشة الزمير، وعدم التسميد بسماد بلدي، يحمل روث مواشٍي تغذت على هذه الحشيشة. فضلًا عن المكافحة اليدوية فور ظهور هذه الحشيشة، التي تظهر غالبا أعلى من نباتات القمح.

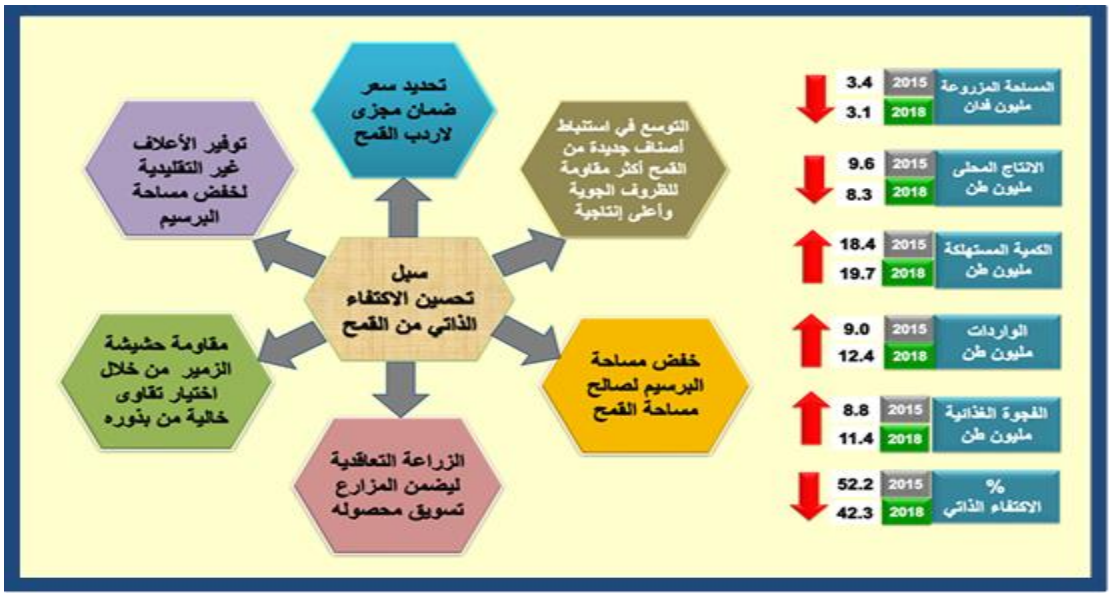

2-3 الذرة الشامية

1-2-3 الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الذرة الشامية

يشير جدول رقم (2) إلى كميات الإنتاج المحلى والكميات المستهلكة ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المستوردة من الذرة الشامية، وذلك خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

تناقصت نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية من حوالي 54.2% عام 2015 إلى حوالي 50.3% عام 2018، مما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلى من حوالي 45.8% إلى حوالي 49.7%، ويرجع تناقص نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية إلى:

زيادة الكمية المستهلكة بحوالي 14.2% خلال عام 2018 مقارنة بالكمية المستهلكة عام 2015، في المقابل زاد الإنتاج المحلي بحوالي 5.7% مما ترتب عليه تناقص نسب الاكتفاء الذاتي وزيادة الكميات المستوردة لسد الفجوة الغذائية والتي تزايدت من حوالى 6.8 مليون طن عام 2015 إلى حوالي 8.4 مليون طن عام 2018. شكل رقم (6)

جدول رقم (2) : تطور نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلي (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي	كمية الواردات (ألف طن)
2015	8,060	14,877	%54.2	6,820
2017	7,818	16,627	%47	8,815
2018	8,543	16,988	%50.3	8,454

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019..

شكل رقم (6) : تطور كمية الفجوة الغذائية (مليون طن) للذرة الشامية خلال الفترة 2015-2018

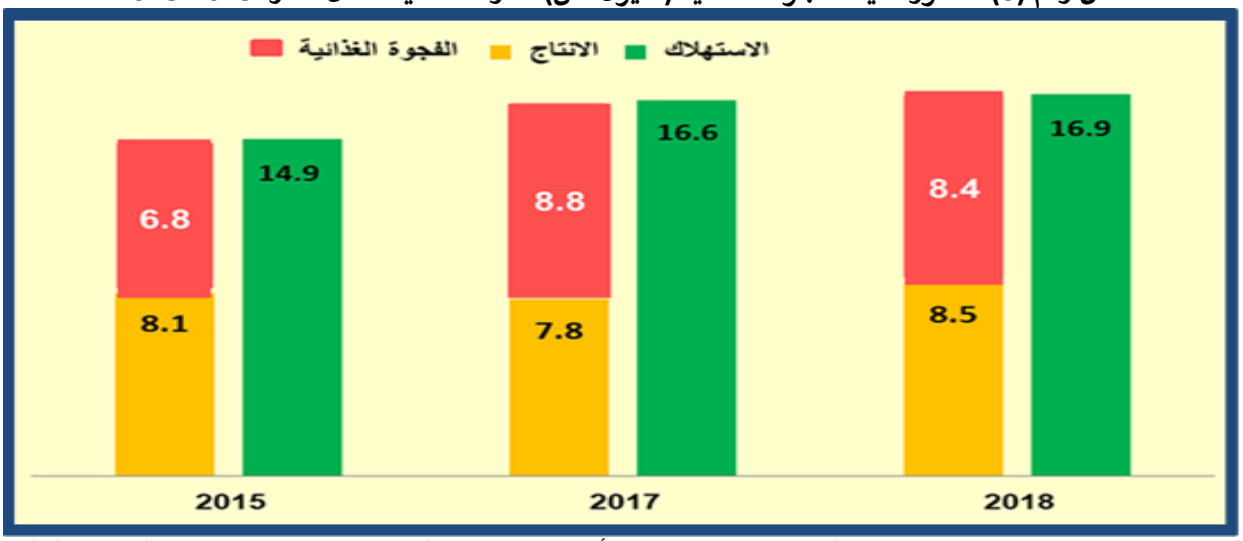

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

2-2-3 سبل تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية

يستخدم محصول الذرة الشامية على نطاق واسع في الريف المصري حيث يدخل في صناعة الخبز (الذرة البيضاء) بنسبة 20٪، ويشكل حجر الزاوية الأساسي في إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن(الذرة الصفراء)، ويساهم في صناعة الأعلاف بنسب تصل إلي 70%، كما يعتمد عليه في بعض صناعة الزيوت، فضلًا عن أنه يمتاز بقلة استهلاكه للمياه، ومنخفض التكاليف، وتصلح زراعته في معظم الأراضي الزراعية بمصر، وهو المنافس القوي لزراعة الأرز، المتهم الأول وسط المحاصيل الصيفية باستهلاك المياه، لذا فإن زراعة الذرة بكميات كبيرة تحل معظم المشاكل الغذائية التي تعاني منها مصر، ويحتاج لتحسين نسب الاكتفاء منه ما يلي:

الزراعات التعاقدية

التوسع في تطبيق أسلوب الزراعة التعاقدية شريطة أن يكون التعاقد أطرافه المزارع، واتحاد منتجي الدواجن، واتحاد منتجي الذرة، والحكومة كطرف ثالث مهم، للتنسيق في وضع الأسعار الإسترشادية، مما يسمح بالتوسع في إنتاج الذرة وتشجيع المزارعين على زراعتها.

تقاوى عالية الجودة وزيادة مساحته المزروعة

توفير تقاوي الذرة عالية الجودة بكميات مناسبه وأسعار معقولة، مع زيادة المساحات المزروعة منه، وتخصيص مساحات مناسبة من الأراضي المستصلحة الجديدة للتوسع في زراعته.

المتابعة الدورية لإعطاء جميع الإرشادات والتوصيات عن طرق الزراعة الصيفية والممارسات الجيدة حول طرق الري والتسميد لزياد الإنتاج.

مجففات الذرة

توفير مجففات الذرة للتغلب علي مشكلة التخزين، حيث يجب توفير مجفف لكل مساحة من الأرض المنزرعة بالذرة طبقا لقدرة وكفاءة المجفف.

حماية الإنتاج المحلى

تقنين وضع استيراد الذرة وفرض رسوم على الذرة المستوردة لحماية الإنتاج المحلي.

3-3 الفول البلدي

3-3-1 الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك الفول البلدي

يشير جدول رقم (3) إلى كميات الإنتاج المحلى والكميات المستهلكة ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المستوردة من الفول البلدي، خلال الفترة 2015-2018 حيث يتبين منه ما يلي:

بلغت نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي حوالي 30.1% عام 2015 تناقصت إلى حوالي 10.5% عام 2018، مما ترتب عليه الاعتماد بشكل أساسي على الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلى من حوالي 69.9% إلى حوالي 89.5%.

وبالرغم من تدنى نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي إلا أنه يلاحظ تناقصها خلال الفترة المذكورة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى صغر حجم المساحات المنزرعة أساسًا والتي بلغت حوالي 87.8 ألف فدان عام 2015 تناقصت أيضا إلى حوالي 82.1 ألف فدان عام 2018. وفقًا لبيانات نشرة الإحصاءات الزراعية.

أي أن تناقص مساحته ترتب عليها تناقص الإنتاج، ومع زيادة الكمية المستهلكة منه كما يتضح من جدول رقم (3)، انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي مما ترتب عليه زيادة الكميات المستوردة منه لسد الفجوة الغذائية التي تزايدت من حوالي 279 ألف طن عام 2015 لحوالي 988 ألف طن عام 2018. شكل رقم (7)

جدول رقم (3): تطور نسب الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي خلال الفترة 2015-2018

البيان	الإنتاج المحلى (ألف طن)	الكميات المستهلكة (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى	كمية الواردات (ألف طن)
2015	120	399	%30.1	293
2017	170	846	%20	734
2018	116	1,104	%10.5	1,008

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.

شكل رقم (7) : تطور كمية الفجوة الغذائية (ألف طن) الفول البلدي خلال الفترة 2015-2018

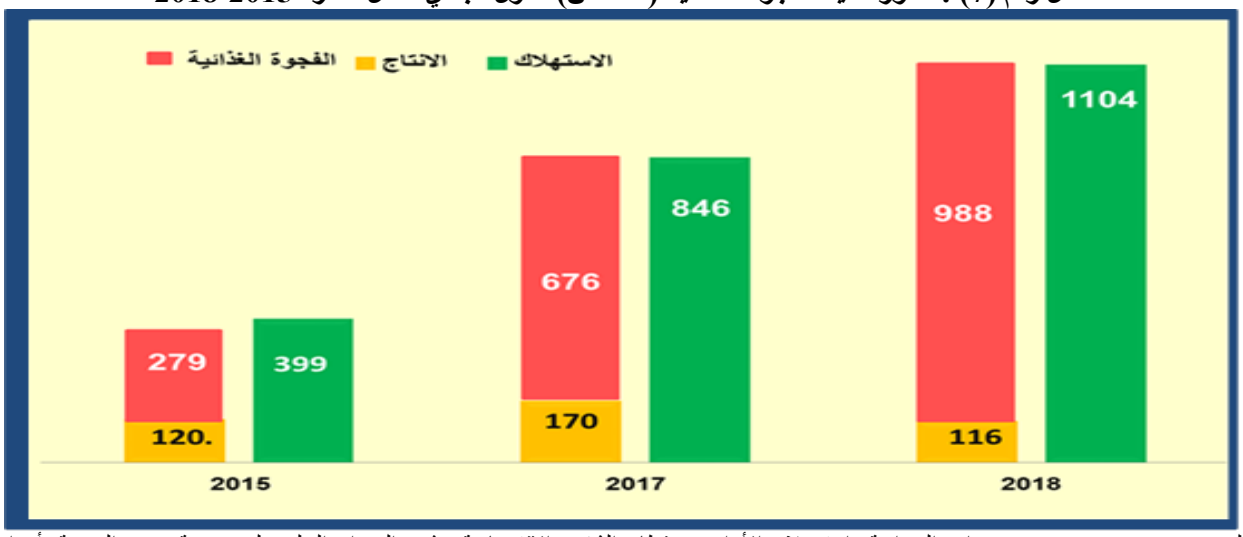

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان السلعي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة، 2015- 2019.